

سلسلة محاضرات ( ٢ )



## الغناء في الميزان

عبد المحمود بن زروق الطيفي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الطبعة الأولى

١٤٢٧هـ

٢٠٠٦م

جميع الحقوق محفوظة

مصح وزارة الإعلام

رقم: ١١٩٣

تاريخ: ١٤٢٧/١/١٢هـ



و بعد .. قولہ انتشار المذہبی عنہ

یستوی القول بحوائجہ ، والحق بقرین المبرم معہ

رجاء العفو غیر من التوسل فی نفس حوائجہ والقاء

حقن المجرم علی قومه - ممن حقت علیہ - نحو خمسین

عائلاً ، من سائر المذہب الشیعہ الا ربعة ، فی ثلثة عشر

قرناً ، من سائر الطوائف : الجزیة و مصر والمراحم والاشام

وتوکید المذہب والاندلس - وقول الکافی عنہ

و فی قوله الطیلبی : و ما حفظ الیرمن المیزان و زین الدین

الکرمائی الشیعہ عنہم بکرمه حق القضاء قولہ مرجوم

و ایضا منہ قولہ عنہ عن حوائجہ المقرر فی الجماع علی

تقریرہ و ما یمن یدین - مما مره و مشرقہ ، أ فیصل و کتابا

أحد المذہبین ، و الشکا و ارد و العفو مأثور .

و ما یمن التوفیر .



## مقدمة

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن الله قد خلق الإنسان على أحسن تقويم، وجعل له السمع والبصر، وجعل له الفؤاد، وجعل كل ذلك مسؤولاً عنه يوم القيامة، ومن نظر إلى خلقه الذي أمره الله بأن يتفكر فيه؛ وجد عجباً من عظيم خلق الله عز وجل، وحسن صنعه، وتعام إبداعه.

ولذلك قال الله عز وجل: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ ﴿١﴾

(الإنسان: ٢٦)

السمع والبصر هما أعظم الحواس التي خلق الله الإنسان عليها، ومن أعظم نعم الله عليه.

يقول الله في كتابه العظيم: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُفُوسٍ أَنثَاجٍ لِّئَلَّيْهِ فَعَلَّامٌ سَمِيحٌ بِصِيرَةٍ﴾ ﴿٢﴾ (الإنسان: ٢٧)

من نظر إلى هذه الآية، وتأملها، وجد فيها من المعاني العظيمة، من تقديم السمع على البصر، وأنها من أعظم

النعم التي يستوعب فيها الإنسان دين الله، ويدرك فيها تشريعه.

نعمة السمع ذكر الله سبحانه وتعالى السمع والبصر في (تسعة عشر) موضعاً من كتابه الكريم، وقدم السمع على البصر في (سبعة عشر) موضعاً، مما يدل على مكانة السمع، وجلالة قدره، ومجّده نعمته على سائر النعم التي وهبها الإنسان، ومن لطائف تقديم السمع على البصر في كلام الله، ما ذكره أهل الطب أن سمع الإنسان يتكون تكويناً تاماً قبل البصر، وهذا تظهر الحكمة فيه من تقديم السمع على البصر، وذلك أن الإنسان بسمعه يكون من أهل التكليف بالجملة، وينفذ إلى عقله وقلبه الأحكام الشرعية والتكاليف.

والأعمى أقل الناس ضرراً في دينه وأكثر ضرراً في دنياه، وأحسن الناس عاقبة يوم القيامة من أهل الأضرار في الحواس، ومن فقد السمع فإنه أقلهما ضرراً في دنياه، وأقلهما نفعاً في دينه، وذلك أنه بالسمع يفقه التشريع، ويكون من أهل التكليف والامتثال، ولذلك كان السمع بالمقام المحمود في مخلقة الإنسان، والإنسان رزق الصوت الحسن، وأعطى سمعاً يتلذذ بالحسن ويتعم به، يقول الله:

﴿لَسَدٌ لَهُ قَاطِرٌ أَسْوَدٌ وَالْأَرْضُ كَانِيَةٌ أَلْتَهَكُوا رَبَّنَا لَوْلَا لَوْلَا لَيْسَ  
شَيْءٌ وَكَذَلِكَ رَزَقُكُمْ بَرِيذٌ فِي الْحَلَقِ مَا يَسَاءُ﴾ (المائدة: ١١)

قال ابن جرير الطبري: في تفسيره عند قول الله سبحانه  
وتعالى: ﴿بَرِيذٌ فِي الْحَلَقِ مَا يَسَاءُ﴾ (المائدة: ١١).

إنه حُسْنُ الصوت، مما يتلذذ به الإنسان من جميل  
القول.

وقد امتدح الله سبحانه وتعالى المنطق وحُسْنُ المقال،  
باعتبار وصوله إلى السامع، فلا يمدح القول إلا لأنه  
مسموع، ولذلك امتدح الله الصوت الحسن وذم المنكر  
منه، واستكر الله صوت الحمير: ﴿إِنَّ أَكْثَرَ الْأَنْسَابِ لَصَوْتُ  
لُحْيَرٍ﴾ (الفناء: ٢١٩).

مما يدل على أن ثمة أصواتاً حسنة تشتمل بها الأسماك  
وتتَلَذَّذُ بها، وهو من نعيم أهل الجنة، كما قال تعالى:  
﴿فَهُمْ فِي رِزْقِهِمْ يُخْتَلَفُونَ﴾ (الزمر: ٦٨).

جاء في التفسير: أنه السماع، كما روى ابن جرير عن  
الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قال: السماع.

وكان من فطرة الإنسان أن يتلذذ بالصوت الحسن  
الجميل، وهذا من الطباع التي لا ينكرها أحد، فإن الطفل  
يأثس بصوت حسن يتلذذ به.

وكما أنه في بني آدم، فإنه في البهائم، فإن الرجل إنما تشد في مسيرها إذا كان صاحبها من أهل الحذاء الحسن، وهذا معلوم.

ولذلك يقول ابن عُلَيَّة: كنت أمشي مع الإمام الشافعي رحمته فسمعنا صوتاً قيلنا إليه، فقال لي: أيطرك هذا؟ قلت: لا، قال: مالك؟ حسن.

وفي معناه أشعار الحذاء في السفر كقولهم في طريق مكة:

بشَّرها دليلها وقالوا

غداً تُرثِنُ القُلُوبَ والحبالا

وقد أمر الرسول ﷺ بتحسين الصوت بالقرآن، فقال ليس منا من لم يتغنَّ بالقرآن.

وقال ﷺ كما في الصحيح: «ما أذنَّ الله لشيءٍ إذنه لنبي يتغنَّى بالقرآن بجهر به».

وقوله ﷺ: «زينوا القرآن بأصواتكم».

ولذلك اتفق العلماء قاطبة: أن تحسين الصوت من المستحبات، بل قال بعضهم بوجوبه، لظاهر قوله ﷺ: «ليس منا من لم يتغنَّ بالقرآن».



ذهب جماهير العلماء - ممن نص على تأويل هذا الخبر - إلى أن المراد بالتغني هنا: تحسين الصوت.

قال الإمام الشافعي - فيما رواه عنه الربيع -: (المراد بذلك تحسين الصوت بالقراءة).

قال ابن عيينة: أن المراد بذلك الاستغناء بالقرآن عن غيره من المعاني. وصوب ذلك أبو عبيد الله بن سلام في وجهه.

وكلها لها وجه في لغة العرب، والأظهر والمشهور أن المراد بذلك تحسين الصوت، وظاهره بعضه قوله ﷺ: «زِنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ».

وأما حمله على الاستغناء، فقد استكره الإمام الشافعي ﷺ فقال: أما قول النبي ﷺ: «ليس منا من لم يتغنَّ بالقرآن».

لو كان على الاستغناء لكان يقول: ليس منا من لم يتغنَّ.

وقيل: إنهما يحملان على الوجهين، كما نص عليه أبو عبيد القاسم بن سلام.

وقد استدلل بعضهم بقول الأعشى:

وَكُنْتُ أَمْرًا زَمَنًا بِالْمَوَاقِي  
عَفِيفَتِ الْمُنَاحُ طَوِيلَ الشُّعْرِ

أي : الاستغناء عن الناس وعدم الحاجة إليهم.  
وما زال العرب في الجاهلية والإسلام يستحبون الشعر  
وإنشاده - وحتى أصحاب رسول الله ﷺ ويتلفذون بذلك،  
وقد روى البيهقي في سننه بإسناد حسن عن أبي سلمة  
بن عبد الرحمن قال: (كان أصحاب رسول الله ﷺ رجالاً  
يقولون الشعر، ويتلفذون به، فإذا أريد أحدٌ منهم على دية  
دارت حماليق عينه)

وذلك أنهم إنما كان يغضبهم فاحش القول والبيدء  
منه، وما يخرج من الطباع من الطرب وغيره.

معنى الغناء ومن نظر إلى لغة العرب واستعمالهم للغناء وجد أنهم  
عند العرب يريدون به الشعر، والكلام المسجوع، فيسمونه غناء.

يقول حميد بن ثور:

عَجِبْتُ لَهَا أَنَّى يَكُونُ غِنَاؤُهَا

فَصِيحًا وَلَمْ تَقْعَرْ بِمَنْطِقِهَا قَمًا

وذلك أن الغناء هو ما خرج من الفم مجرداً، ولا يلحق  
به غيره، فإن خرج مع المنطق، وشُوع غيره من آلات

اللهو، لم يكن من الغناء المجرد.

ولذلك يسمى (الحذاء) و(الشعر) و(الكلام المسجوع) وكله من الغناء، إذا حسن الصوت به، ويظهر هذا في قوله ﷺ: «ليس منا من لم يتغنَّ بالقرآن».

وفي قوله ﷺ: «ما أذن الله لشيء أدنه لنبي أن يتغنَّ بالقرآن».

أي: يحسن صوته به، وجلُّ القرآن مسجوع، ولذلك دخل في هذا الباب.

ومن نظر إلى النصوص من أفعال الصحابة، وكذلك أشعار العرب، وجد أنهم يطلقون الغناء ويريدون به الشعر والحذاء، حتى أشكل ذلك على كثير من المتأخرين، وظنوا أن ما يطلق من أقوالهم يراد به الغناء باصطلاح المتأخرين، وهذا غاية الجهل وسوء الفهم، فإن هذا لم يكن عندهم مطلقاً.

وقد طرأ سوء الفهم عند بعضهم في إطلاقات بعض خلفاء السلف، وما جاء في النصوص من كلام النبي ﷺ، وكلام الصحابة عند بعض الأئمة من الفقهاء، ولذلك؛ لما ذكر ابن رجب رحمه الله في «ذيل طبقات الحنابلة» عند ترجمته لعبد الرحمن بن نجم الشيرازي المشهور بـ (ابن الحنبلي) وهو

خلفاء  
المتأخرين  
فيهم حقيقة  
الغناء

من كبار الفقهاء في مذهب الإمام أحمد، حتى لما قديم إلى ابن قدامة عليه في العام الذي توفي فيه، قال له ابن قدامة: لقد سررت بمقدمك، فإني خشيت أن أموت فبقيت وغرُّ بالمذهب وبقيت الخلاف بالأصحاب.

لما استشكل وخلط بين الغناء والحداء - أي الغناء الذي وقع عند المتأخرين وبين الحداء الذي جاء عن بعض السلف والصحابة وغيرهم - وكتب ابن الحنبلي في ذلك كتاباً عَنَّف عليه ابن قدامة بقوله: (وشرع بالاستدلال بمدح الغناء بذكر الحداء، وهذا صنيع من لا يفرق بين الحداء والغناء ولا قول الشعر على أي وجوه كان، ومن كان هذا صنيعه فليس أهلاً للفتيا).

والذي قال هذا القول هو نفسه الذي قد ذكر في كتابه «المفني» أن الغناء محلُّ خلاف عند العلماء من الأصحاب، فأَيُّ غناء أراد؟

الجواب: أراد الحداء، فإنه قبل وفاته بعام قد شنع على ابن الحنبلي وذكر اتفاق العلماء على تحريم الغناء.

قال الإمام ابن الجوزي: «كان الغناء في زمانه إنشأه قصائد الزهد، إلا أنهم كانوا يُلحِّنونها».

ولما قال بعض الفقهاء بحضرة الرشيد لابن جامع:

الغناء يفتقر الصائم، فقال: ما تقول في بيت عمر بن أبي ربيعة إذ أشد:

أَمِنْ أَلْ تُغَمِّ أَنْتَ غَاوٍ فَمُبْكِرُ  
غَدَاةٍ غَدٍ أَمْ رَائِحٍ لَمُهْجَرَا  
اليفتر الصائم؟

قال: لا. قال: إنما هو أن أمد به صوتي، وأحرك به رأسي.

وانظر إلى قول عطاء بن أبي رباح، قال: لا بأس بالغناء والحداء للمحرم.

ومن نظر إلى النصوص من الكتاب والسنة، وكذلك ما جاء عن الصحابة وجدَّ أنه ينبغي أن يفهم الوحي بلغة العرب الفصيحة، مما لم يدخلها عجمة أو لحن. ولذلك استكر ابن قدامة على من خلط بين هذا وهذا، وجعله ليس أهلاً للفتيا.

ولم يظهر الغناء باستعمال آلات الطرب واللهو إلا في أواخر القرن الثالث.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية نثاء: (لم يكن في القرون الثلاثة المفضلة؛ لا في الحجاز ولا في الشام ولا في اليمن ولا في مصر ولا في العراق ولا في المغرب ولا في

خبرسان عند أهل الصلاح، وأهل الزهادة، وأهل العبادة الاجتماع على مثل المكاء والتضدية، إنما نشأ ذلك في أواخر المائة الثانية).

ولذلك يُعلم أن ما يطلق من أقوال بعض الصحابة وأشعار العرب من ذكر الغناء، فالمراد به الأشعار، وما يسمى في وقتنا بالأنشيد.

وقد نص على هذا التعريف غير واحد من الأئمة؛ من أئمة اللغة وغيرهم؛ كأبي عبيد القاسم بن سلام، بل نص عليه الإمام الشافعي، ويأتي الكلام عليه بإذن الله.

والمراد من ذلك أنه ينبغي أن يُفترق بين اصطلاح أهل العصر واصطلاح الأوائل، وإن كان اللفظ واحداً، ويشمل عند التنظير في اللغة كلا الأمرين، لكنه لا بد من النظر لظاهر الحال، وما يُطلق عليه ذلك الاستعمال وما اقترن به.

ولذلك لما ظهر الغناء في مصر، من نحو أربعين سنة، واحتج بعضهم ببعض الألفاظ التي جاءت عن بعض السلف، من ذكر الغناء، والمراد به الألحان والحداء وأمثاله المجردة، واستدلوا بتلك النقول، قال الفماري - وهو من علماء المغرب - : (حتى إيليس داخل في إجماع

العقلاء على حرمة ذلك).

أي: أن ما فعله أولئك بعيد عما نُقِلَ عن الصحابة والتابعين من ذلك اللفظ، ولذلك وقع اللبس عند كثير ممن غلب عليه هواء، وعند قلة ممن يتسبب إلى العلم. وقد جعل ابن قدامة مثله من خلط بين هذه المقاهيم ليس أهلاً للفتيا.

ومن نظر إلى الأدلة من الكتاب والسنة وجد أن الله الألة من سبحانه وتعالى قد نص في غير ما آية على حرمة الغناء <sup>القرآن على</sup> <sup>تحريم الغناء</sup> واللهو، وقد جاءت في ذلك آيات كثيرة، وذلك صيانة للقلب، وحماية له من مداخل الشيطان.

وقد حرمة الله على عباده بمكة، وهذا يدل على عظم خطر الغناء، وأثره على العبادة.

وقد أنزل الله تحريمه في سورة النجم وفي سورة لقمان وهما سورتان مكيان.

يقول الله في كتابة العظيم: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ مَنَ يَعْرِى لَهُوَ الْحَكِيمُ يُحِبُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ لقمان: ١٦.

وهذا في سورة لقمان وهي سورة مكية.

من نظر إلى تأويل السلف من الصحابة وغيرهم؛ وجد أن ثمة اتفاقاً على أن الغناء داخل في جملة المعاني التي

ثاني على هذه الآية، وانفتحت تفاسير الصحابة على هذا.  
 اعمدة تفسير يقول الحاكم في مستدركه: في أوائل كتابه التفسير:  
 الصحابة (وتفسير الصحابي الذي شهد الوحي هو عند الشيخين -  
 يعني البخاري ومسلم - كالحديث المسند).

وقال في موضع آخر: (إنه في حكم المرفوع).  
 وقد روى ابن جرير الطبري والبيهقي في سننه وغيرهم  
 من حديث سعيد بن جبير عن أبي الصهباء عن عبد الله بن  
 مسعود رضي الله عنه أنه قال في تأويل هذه الآية: (والله الذي لا  
 إله إلا هو إن لهو الحديث لهُو الغناء) ثم ذكرها ثلاثاً.  
 وابن مسعود من أعلم الصحابة بالتفسير، إن لم يكن  
 أعلمهم على الإطلاق.

وروى البخاري ومسلم من حديث الأعمش عن مسلم  
 عن مسروق عن عبد الله قال: «والذي لا إله غيره ما من  
 كتاب الله سورة إلا أنا أعلم حيث نزلت، وما من آية إلا  
 أنا أعلم فيما أنزلت، ولو أعلم أحداً هو أعلم بكتاب الله  
 مني قبله إلا لركبت إليه».

بل قال مجاهد بن جبر إمام المفسرين من التابعين،  
 ومن قد عرض القرآن على ابن عباس ثلاثين مرة، كما  
 روى الثرمذي بسند صحيح عن سفيان بن عيينة عن



الأعمش قال: قال مجاهد: لو كنت قرأت قراءة ابن مسعود لم أحتج إلى أن أسأل ابن عباس عن كثير من القرآن مما سألت.

كيف وقد أقسم - مع ذلك - ابن مسعود على هذا التفسير، وهو يقول: ﴿رَبِّمُ الْبَيْتَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ (الزمر: ٦٠).

وجاء ذلك عن عبد الله بن عباس، كما رواه البخاري في «الأدب المفرد» وابن جرير الطبري، وكذلك ابن أبي شيبة وغيرهم، من حديث عطاء عن سعيد بن جبير عن عبد الله بن عباس قال: «نزلت في الغناء وأشباهه».

وروي تأويل ذلك عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه حيث رواه ابن جرير الطبري من حديث قايوس بن أبي طبيان عن أبيه عن جابر بن عبد الله أنه قال: «هو الغناء».

وكذلك رواه ابن جرير الطبري من حديث وقياء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد بن جبر أنه قال: «هو الغناء».

وروي تفسير ذلك بـ (أنه الغناء) عن جماعة من السلف من المفسرين وغيرهم.

فقد روي تفسير ذلك عن مكحول وعكرمة وعطاء الخراساني وثلاثة وسعيد بن جبير وميمون بن مهران وعمر

ابن شعيب وعلي بن بزيمة وعن غيرهم ، كلهم قالوا (إنه الغناء).

وقال الله سبحانه وتعالى في سورة النجم: ﴿إِنَّ هَذَا لِلْبَيْتِ لَكَبِيرٌ ۝ وَتَسْمَعُونَ لَا تَكُونُ ۝﴾ [النجم: ٥٩-٦٠].

السُود هو: اللهو بالغناء، كما جاء تفسيره عن عبد الله ابن عباس كما رواه ابن جرير الطبري من حديث عكرمة عن عبد الله بن عباس قال: «السُود هو الغناء».

وجاء تفسيره أيضاً عن عكرمة مولى عبد الله بن عباس كما رواه ابن جرير الطبري من حديث سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن عكرمة أنه قال: (السُود هو الغناء في لغة جثيرة) أي: لغة أهل اليمن.

قال الله سبحانه وتعالى في كتابه العظيم مخاطباً إبليس اللعين: ﴿وَأَسْتَفْزِزْ مَنِ اسْتَقَمَّ وَتَمَّ بِصَوْتِكَ﴾ [الإسراء: ٦٤].

قد جاء عن غير واحد من المفسرين من السلف أن المراد بصوت إبليس هو الغناء.

فقد روى ابن جرير الطبري وابن أبي حاتم وابن المنذر كلهم في «التفسير» من حديث ليث بن أبي سليم عن مجاهد بن جبر أنه قال: إن صوت إبليس «هو الغناء».

وقد يشكل على البعض الاستدلال بهذا الأثر وفي

إسناده (ليث بن أبي سليم) ؟

فيقال إن ليث بن أبي سليم وإن كان ضعيفاً بالاتفاق إلا أن روايته عن مجاهد بن جبر في التفسير خاصة صحيحة، وذلك أن ليث بن أبي سليم ضعيف من قِبَل حفظه، ولكنه يحدث عن مجاهد بن جبر من كتاب، كما نص على ذلك ابن حبان في «الثقات» وفي «مشاهير علماء الأمصار» قال: (ما سمع التفسير عن مجاهد أحد غير القاسم بن أبي بزة، نظر الحكم بن عتيبة وليث بن أبي سليم وابن نجيح وابن جريج وابن عيينة في كتاب القاسم ونسخوه، ثم فلسوه عن مجاهد.

إذاً فقد اتعن من جهة روايته من حفظه، فإنه يروي من كتاب.

ومن ضعف هذا الأثر فقد وَجِمَ وَخُلِطَ، وليس له معرفة بمناهج الأئمة النقاد.

وقال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّلْمَ﴾<sup>(١)</sup> وَإِلَّا مَرْدًا يَلْفُتُو مَرْدًا يَكْفُرُوا<sup>(٢)</sup> (نور: ٥٧: ٥٧).

قال بعض المفسرين: إن المراد بالزور هنا هو الفناء.

فقد روي ذلك عن مجاهد بن جبر - إمام أهل التفسير من التابعين - كما رواء بن جرير الطبري من حديث محمد

ابن مروان عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد بن جبر أنه قال : الزور هو الغناء .

وفي محمد بن مروان كلام معروف ، ففي حديثه نظر .  
وفي هذا التأويل نظر أيضاً .

ومن نظر إلى توافق المفسرين من الصحابة والتابعين على ذم الغناء الفاحش واللغو ، وجد أن ذلك من صرائح السنة وظواهر الأدلة .

ومن نظر إلى بعض المحرمات التي قد أطبق العلماء على تحريمها ، وجد قلّة في النصوص الواردة في السنة وجد أن قلّة النصوص إنما كانت لأجل أن ذلك كان من المسلّمات .

وحينما دخلت العجمة وأبعد الناس عن مصطلحات السلف استشكل كثير من الناس ما ورد عن السلف من هذا التفسير ، وما جاء عن بعضهم من ذكر الغناء ، والمراد بذلك الشعر والحناء ، وجعلوا ذلك من المتضادات ، وهذا لا شك أنه من البعد عن لغة العرب من عدم الفهم .

الأمة من  
الساكنين  
عن رسول الله ﷺ ، نذكر ما صحّ منها .  
تحريم الغناء

منها ما رواه الإمام البخاري في «الصحيح» فقال : قال

هشام بن عمار: حدثنا صدقة بن خالد، قال: حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، قال: حدثنا عطية بن قيس، عن عبد الرحمن بن عوف، قال: حدثني أبو مالك أو أبو عامر، ورواه ما كذبني أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «يَكُونُ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَجِلُّونَ الْحَجَرَ وَالْخَرِيرَ وَالْخُمْرَ وَالْمَعَازِفَ». المراد بالمعازف: آلات اللهو والطرب.

يقول ابن قدامة وغيره: آلة اللهو كالطنبور والمزمار والشبابة آلة للمعصية بالإجماع.

وقد أعلّى ابن حزم الأندلسي، وكللك ابن طاهر ابن القيسراني هذا الحديث وحكما عليه بالضعف، وذلك أنه في حكم المعلق في «صحیح الإمام البخاري».

ليقال: إن هذا فيه نظر، ولا يجري على قاعدة ابن حزم بنفسه، وذلك أن ابن حزم قد صرح في غير ما موضع من كتبه - منها في كتاب «الإحكام» - أن الراوي إذا حدث عن راوٍ عدلٍ مثله - وكان قد سمعه - بأي صيغة كانت سواء بالتحديث، أو بإنشاء، أو قوله (عن فلان) أو قوله: (قال فلان)، أن ذلك محمول على السماع، وهذا منها.

إضافة إلى ذلك أن هشام بن عمار من شيوخ الإمام

البخاري المعروفين، وقوله: «قال» لا بُدَّ إلا إن كان البخاري من أهل التدليس، وليس كذلك.

وعلى القول بأنه معلق وأن البخاري لم يسمعه منه، فقد جاء موصولاً عن هشام بن عمار من طريق عذّه، رواها نحو عشرة من الرواة عن هشام بن عمار موصولاً.

فقد رواه أبو فزّ - رابطة «صحيح البخاري» - فقال: حدثنا العباس بن فضل، قال: حدثنا الحسين بن إدرس، قال: حدثنا هشام بن عمار، وساقه بتمامه.

وكذلك رواه الحسن بن سفيان - ومن طريقه: أبو بكر الإسماعيلي في «مستخرجه» - عن هشام بن عمار به.

وكذلك قد رواه الطبراني في «معجمه» من حديث جعفر ابن محمد القريائي، وموسى بن سهل الجوني عن هشام بن عمار عن صدقه بن خالد به.

وكذلك قد رواه أبو نعيم في «مستخرجه» من حديث أبي بكر الباغندي وعبدان بن محمد المروزي عن هشام ابن عمار به.

وكذلك رواه ابن حبان في «الصحيح» من حديث الحسين بن عبد الله القطان عن هشام بن عمار به.

وكذلك قد رواه الطبراني في «مسند الشاميين» من

حديث محمد بن يزيد بن عبد الصمد عن هشام بن عمار  
به.

وكملها أسانيد صحيحة عن هشام بن عمار، وهذا  
الحديث صحيح بلا ريب.

وأما من أعله بـ صدقة بن خالد فيجاب عنه بأنه قد  
تابعه (بشر بن بكر) عند أبي داود في «سننه» عن عبد  
الرحمن بن يزيد بن جابر عن عطية بن قيس عن عبد  
الرحمن بن قنم عن أبي مالك أو أبي عامر.

وقد رواه البيهقي والإسماعيلي في «الصحيح» من  
حديث بشر بن بكر بتمامه، كما رواه الإمام البخاري.

وإن كان أبو داود قد رواه في «سننه» مختصراً، إلا أنه  
بتمامه، وتمام سياقه قد جاء عند البيهقي، وعند أبي بكر  
الإسماعيلي بذكر «المعازفة».

وقد أعله ابن حزم أيضاً بالاضطراب في إسناده، وذلك  
أن الراوي قال: حدثني أبو مالك أو أبو عامر الأشعري.

قال: ولم يضبط اسمه، مما يدل على أنه مجهول، فهو  
مردود.

ومنهج ابن حزم الأندلسي أنه لا يقبل المجاهيل ممن  
لم يسم من الصحابة، وهذا قول مردود، ولا حجة به،

ولا أعلم أحداً من المعتبرين من الأئمة التفاد من ردّ  
مجاهيل الصحابة، بل هم مقبولون قاطبة.  
وما زال العلماء قاطبة يحشّون بمجاهيل الصحابة،  
كيف وقد سُقوا وعُرِّقوا؛ فأبو مالك الأشعري : صحابي  
مشهور.

والصواب أن الإسناد إليه، وأن الوهم من عطية  
ابن قيس، ولذلك أخرج الحديث الإمام أحمد في «مسنده»  
وابن أبي شيبة في «مصنفه»، والبخاري في «التاريخ الكبير»  
من حديث مالك بن أبي مريم عن عبد الرحمن بن عثم عن  
أبي مالك الأشعري عن رسول الله ﷺ أنه قال : «يُشْرَبُ  
أَنَاسٌ مِنْ أَمْنِي الْخَمْرِ يَسْمُونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا، تَغْدُو عَلَيْهِمُ  
الْقِيَانُ وَتَرْوِحُ عَلَيْهِمُ الْمَعَارِضُ».

وجزم بذلك الإمام البخاري رحمه الله كما في «التاريخ»  
وقال : «إنما يُعْرَفُ عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ أَيُّ مَنْ غَيْرِ  
شَكٍّ وَهُوَ الصَّوَابُ».

وعلى كلٍّ فردُّ ابن حزم الأندلسي لهذا الحديث بجهالة  
الصحابي، وعدم الجزم به ليس في محله.  
وابن حزم الأندلسي رغم جلالته وفضله وعلمه وحفظه  
وسعة إدراكه، إلا أنه كثير الوهم والغلط في الرواة،



ولذلك رد بعض الأحاديث الصحيحة، وحكم بالوضع على بعض الأحاديث في الصحيحين، وله رسالة ذكر فيها حديثين، وجعلهما موضوعين، وحكم عليهما بالكذب على رسول الله ﷺ وهما في الصحيحين.

وقد نص الأئمة على وهم ابن حزم وغلطه في هذا الباب، كما نص عليه ابن عبد الهادي في كتابه «طبقات علماء الحديث».

وكذلك قد نص عليه الحافظ ابن حجر رحمه الله في كتابه «التهذيب» وكذلك في «اللسان» وكذلك في «الفتح».

ولما ترجم الحافظ ابن حجر للإمام الترمذي في كتابه «تهذيب التهذيب» قال: «قال ابن حزم: محمد بن عيسى بن سورة الترمذي مجهول».

قال ابن حجر: (وأما ابن حزم فقد نادى على نفسه بعدم الاطلاع).

وقد يقول قائل إنه لم يعرفه ولم يطلع على شيء من كتبه، ولا على سعة حفظه، فإن ابن حزم قد حكم بالجهالة على أناس من الأئمة معروفين، كأبي القاسم البغوي، وإسماعيل بن محمد الصفار، وأبي العباس الأصم وغيرهم.

ومن قاعدة ابن حزم الأندلسي رحمه الله: أن من لم يعرفه بداهة يحكم عليه بالجهالة، وقد حكم على روائه كثير، وقد تتبعها بعض الأئمة في مصنف، وهو الحافظ قطب الدين الحلبي ثم المصري من (المحلى)، ولا أعلم أهر مطبوع أم لا؟

ومن نظر في كتاب «المحلى» ونظر إلى من حكم عليه بالجهالة من الرواة المعروفين عرف ذلك، بل حتى من الصحابة، فقد حكم على يعلى بن مرة أنه مجهول، وهو صحابي معروف.

والذلك قال الزيلعي رحمه الله - حينما علق على أوام بن حزم في رده للأحاديث الصحيحة الصريحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وحكمه على أحاديث بأنها معلولة وهي ظاهرة الصحة - قال الزيلعي: (ولا بن حزم من ذلك مواضع كثيرة جداً من الروم والغلط في أسماء الرواة).

يقول ابن القيم في كتابه «الفروسيّة»: «تصحیح للأحاديث المعلولة، وإنكاره لتعليلها نظير إنكاره للمعاني والمناسبات، والأقصة التي يستوي فيها الأصل والفرع من كل وجه، والرجل يصحح ما أجمع أهل الحديث على ضعفه، وهذا بين في كتبه لمن تأمله».

وقول ابن القيم هذا ظاهر جلي لكل منصف، عرف من علامات كتب ابن حزم، وما أعلّ به ابن حزم الأندلسي هذا البصر وشرع ما الحديث فإنه ليس بمعتبر مطلقاً، مع ظهور الأدلة، ووضوح إياحة الغناء الأستاذ، ونقاوته، فهو كالشمس صالحة عن رسول الله ﷺ.

قوله ﷺ: «يَسْتَجِلُّونَ الْجَرَ وَالْكَرِيرَ وَالْحَفَرَ وَالْمَغَارَةَ».

قوله: «يَسْتَجِلُّونَ»: قد حمل الاستحلال بعض العلماء على معاني عدة:

• منهم من حمّله على إياحة المحرم صراحة، أي أنه يكابر في ذلك ويعلم أنه محرم، وينص على أنه حلال مكابرة للنص.

ومن أعلّ المعازف والغناء المحرم فقد نص بعض الأئمة على تكفيره.

نص بعض أصحاب أبي حنيفة على تكفيره فقالوا: إن سماع الغنى فسوق، والتلفّذ به كفر.

وكذلك القاضي عياض، وكذلك إمام الحنابلة ابن قدامة حكاها عنه ابن الحنبلي، حكم بكفر من أباح الغناء، ومن حكم بكفر مستحل الغناء كذلك البزازي وزين الدين الكرمانلي من الحنفية.

وقد تعقّب ابن الحنبلي تلك كما في أدب طبقات

الحنابلة ابن قدامة، وذكر أنه غلوا.

• وحمل بعضهم الاستحلال في حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه على المبالغة فيه بالسماع حتى يُظن أنه ممن يرى إباحته.

• وحمله بعضهم - ومن نص على هذا شيخ الإسلام ابن تيمية - على أن المراد بالاستحلال: الأخذ بالتأويل وبالشبهات لإباحة الغناء، كمن يقول إن الغناء إنما هو أصوات والنحان، كأصوات الطير وأصوات الريح وأصوات الإنسان، حينما يمشي في الأرض، ويكطرق الأبواب والضرب على الحديد، فإنما هي تُجمع ويؤلف بينها لا غير، فهي أصوات من الطبيعة.

أو من يحمل بعض النصوص في الشرع في تحليل المحرم، والترخيص فيه في موضع، على أنها إباحة له وتهمين لأمره، كمن ينظر إلى تحريم الشارع للبس الحرير فيقال: إن الشارع قد رخص فيه - على قول كثير من الفقهاء - في الجهاد في سبيل الله كما جاء عن ابن سيرين وعطاء، وجاء بالنص الترخيص بالأصبع والأصبعين من الحرير.

وهذه التأويل الثلاثة كلها موجودة عند الأصناف الثلاثة

التي قد ذكرها ابن المبارك في قوله :

وهل أفسد الدين إلا الملوك

وأحبار سوء ورهبائها

ثم إن قول النبي ﷺ : «بأني أقوام يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف».

من علامات نبوته ﷺ ، وليس بجديد وكل ما حدث فهو من علامة  
من علامات نبوته ﷺ كالذين صنفوا في إباحة المعازف  
استحلال النجاسة والرجوع  
الغناء  
وغيرها من المحرمات.

وينبغي للإنسان أن يستبشر بهذا القول من جهة ، أعني  
استحلال المعازف وغيرها ؛ لأنه تصديق لخبر أخير به  
النبي ﷺ ، ولذلك فإن النبي ﷺ حينما قال لعنار : «تقتلك  
الفتنة الباغية».

فريح من فرح من أصحاب رسول الله ﷺ لا لذات  
القتل ؛ لأن قتله جريمة ، ولكن لصدق إخبار النبي ﷺ ،  
وبيان الحق وظهوره ، وهذا من دلائل صدقه وعلامات  
نبوته عليه الصلاة والسلام.

ومما جاء عن رسول الله ﷺ من النص على تحريم  
الغناء :

ما رواه الإمام أحمد في «مسنده» وأبو داود في «سننه»،  
من حديث عبد الكريم الجزري، عن قيس بن حبيش، عن  
عبد الله بن عباس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ  
عَلَيْكُمْ الْخَمْرَ وَالْقَيْبَرِ وَالْكُؤْبَةَ».

والْكُؤْبَةُ: قيل: هي الطبل، وقيل: نوع من أنواع  
المعازف، وقيل: إنها اسم يطلق على سائر أنواع المعازف.  
واسناده صحيح.

وفي إسناده عبد الكريم الجزري، وقد تابعه علي بن  
يحيى عند الإمام أحمد في «مسنده»؛ عن قيس عن عبد الله  
ابن عباس.

وجاء في ذلك ما رواه أبو عبيد القاسم بن سلام  
والبيهقي أيضاً من حديث حبيب بن الشهيد وهشام عن ابن  
سيرين عن أبي هريرة: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ كَسْبِ  
الزَّمَامَةِ».

واسناده صحيح.

ومن نظر إلى هذه النصوص وجدها صريحة في تحريم  
المعازف.

ولنعلم: أن ثمة أمرين:

الأول: هو الغناء.

الثاني: المعازف، وهي آلات اللهر والطرب.

ويخلط كثير من الناس بينها، فالغناء باب واسع يدخل فيه (الأناشيد) والألحان والحناء والكلام المسجوع.

وأما آلات الطرب فلم يرد من وجه بثبت القول بجوازها عن الصحابة، ولا عن أحد من التابعين، ولا من أتباع التابعين، ولا من الأئمة المشيعين.

ولذلك يحمل بعض الجهلة ما جاء من بعض النصوص في إباحة الحناء، وما جاء في بعض النصوص من (الغناء) المراد به الأشعار يحملها على آلات المعازف واللهر، وهذا جهل شنيع، ومخالفة صريحة، ومكابرة عظيمة لنصوص الشرع.

وهو وضوحاً عند الأئمة بالمكان البين، حتى قال ابن قدامة: ما ظننت أن الجهال يخفى عليهم هذا.

وقد وقع في ذلك كثير من المتأخرين ممن حرمه الله البصيرة والنظر النافذ في كلام الله سبحانه وتعالى، وكلام رسول الله ﷺ، ولغة العرب.

لقد اتفق الأئمة من الصحابة على تحريم ذلك، ولهذا لم <sup>اتوا</sup> ينقل عن أحد منهم القول بجوازه، بل قد نصوا على <sup>الصحابة في</sup> تحريم الغناء <sup>تحريم الغناء</sup> التحريم.

فقد روى البيهقي وابن أبي الدنيا في «ذم الملاهي»  
والأجري وغيرهم؛ من حديث حماد بن زيد، عن إبراهيم  
التخمي، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال: (الفناء  
يثبت النفاق في القلب كما يثبت الماء البقل).

وكذلك جاء عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه ما رواه ابن أبي  
الدنيا من حديث يحيى بن سعيد، عن عبيد الله، عن نافع،  
عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه: أنه مر عليه قوم محرمون وفيهم  
رجل يتغنى، فقال: (ألا لا سمع الله لكم، ألا لا سمع له  
لكم).

وما رواه البيهقي في سننه والبخاري في «الأدب المفرد»  
والبيهقي في «السنن» من طريق عبد العزيز الماجشون، عن  
عبد الله بن دينار قال: مر ابن عمر بجارية صغيرة تغني،  
فقال: لو ترك الشيطان أحدا ترك هذه.

وكذلك جاء عن عائشة رضي الله عنها ما رواه البيهقي في «سننه»  
من حديث بكير بن الأشج عن أم علقمة مولاة عائشة أنها  
قالت: (إن بنات أخي عائشة خفيفن قلوبهن، فليل لعائشة:  
لو جئنا بأحد يلهيهن، فقالت: لا بأس، انتنوا بالمعنى  
فلان، فجيء به.

قالت: فأخذ يتغنى، فدخلت عليه عائشة وهو يتغنى.



ويحرك رأسه، وله شعرٌ طويل.

فقالت عائشة عليها رضوان الله تعالى: أأنا شيطان! أخرجوه أخرجوه.

وعائشة عليها رضوان الله هي التي دخل عليها رسول الله ﷺ كما في الصحيح، وعندما جارتان تغنيان بغناء بُعات.

هنا قالت: (الشيطان)، وهنا (عندما جارتان تغنيان بغناء بُعات) ؟

فذلك غِنَاءٌ وهذا غِنَاءٌ آخر، فلك شيء وذاك شيء آخر، ولا علاقة بالآلات اللهو والطرب فيه مطلقاً.

وقد جاء عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه كما رواه أبو داود في «سننه» من حديث نافع، عن عبد الله بن عمر: (أنه سمع زمزماً فوضع أصبعيه في أذنيه، فقال لا يهني نافع: أسمع صوتاً؟ فقال: لا، فقال: إني كنت مع رسول الله ﷺ ففعل ما فعلت).

وإسناده قد نُكِّلِمَ فيه، وصححه ابن رجب رحمته الله في الإجماع على تحريم الغناء رسالته «السماع».

وكذلك قد جاء عن غيرهم من الصحابة، جاء عن عبد الله بن عباس وغيره في ذلك.

ولا يزال العلماء على مرّ المصور يتقلون إجماع السلف والخلف على تحريم الغناء وآلات اللهو والطرب، فمن نظر إلى العلماء في كل قرن وجد أنهم يتتابعون على نقل الإجماع مقرين له.

ولا أعلم قرناً من القرون خلا من عالم ينقل إجماع العلماء على تحريم الغناء والمعاذرة.

في كل قرن ونقله ذلك قد نقله زكريا بن يحيى الساجي في كتابه إجماع واختلاف العلماء في القرن الثالث إذ جل حياته فيه. ونقله الأجري في القرن الرابع.

ونقله أبو الطيب الطبري وابن عبد البر في القرن الخامس.

ونقله ابن قدامة وأبو القاسم الدولعي الشافعي في القرن السادس.

ونقله ابن الصلاح والقرطبي والعز بن عبد السلام في القرن السابع.

ونقله شيخ الإسلام ابن تيمية والسيكي وابن رجب وابن القيم وابن مفلح وغيرهم في القرن الثامن.

ونقله العراقي والبزازي الحنفي في القرن التاسع.

ونقله ابن حجر الهيتمي في القرن العاشر.  
ونقله الألويسي وأحمد الطحطاوي في القرن الثالث عشر.

ونقله القماري في القرن الرابع عشر.  
ولا يزال العلماء على شتى مذاهبهم، من المالكية والحنفية والشافعية والحنابلة مطبقين على تحريم الفناء والمعارف.  
ولذلك فمن نظر إلى من حكى الإجماع وجد اختلاف بلدانهم، وتباين مذاهبهم.

فمن المالكية: ابن عبد البر في «التمهيد»، والقرطبي في «تفسيره»، وابن القطان القاسي في كتابه «الإقناع في مسائل الإجماع».

ومن الشافعية: جماعة وخلق كثير كابن الصلاح، والعز ابن عبد السلام، وابن حجر الهيتمي، والعراقي، والطبروسي وغيرهم.

ومن الحنابلة: ابن قدامة، وابن رجب، وابن تيمية، وابن القيم، وابن مفلح، وغيرهم.

ومن الحنفية: الفقيه الحنفي محمد البزازي في «المناقب»، وزين الدين الكرمانلي، وشيخ الحنفية أحمد

أما  
المناقب  
الأربع

- الطحطاوي في مصر في حاشيته على مراقبي الفلاح.
- الإجماع في وكذلك أئمة المذاهب بأنفسهم قد نصوا على التحريم، وكل بلد وحكى الإجماع من أهل المذاهب على اختلاف بلدانهم. ولعل
- ★ فابن عبد البر والقرطبي في الأندلس.
- ★ وابن القطان القاسي والقمياري في المغرب.
- ★ وابن قدامة وابن الحنبلي وابن تيمية والعز بن عبد السلام وابن رجب وابن القيم في الشام.
- ★ وابن حجر الهيتمي والطحطاوي الحنفي في مصر.
- ★ والعراقي والأكوسي في العراق.
- ★ وفي بلاد الترك والبلغار: الفقيه الحنفي محمد اليزازي الكردي، في «الفتاوى اليزازية».
- وغيرهم خلق كثير على اختلاف بلدانهم.
- ومن حكى خلافاً في هذه المسألة فقد طلب عليه هواء.
- يقول ابن حجر الهيتمي: في كتابه «كف الرعاع»:
- (ومن حكى خلافاً في الغناء فإنه قد وجهم وغلبوا، وغلب عليه هواء حتى أصمّه وأعماه).

ومن نظر إلى الأئمة الأربعة وجد نصوصهم متضافرة اتفاق الأئمة  
على تحريم الغناء بالنص.

فالإمام مالك: قد روى الإمام أحمد في كتاب «العلل»  
والخلاف في «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» من  
حديث إسحاق بن عيسى الطباع، قال: (سألت مالكا عن  
سماع الغناء؟ فقال: إنما يفعل ذلك عندنا الفساق).

وأما الإمام أحمد: فقد نقل عنه ابنه عبد الله في كتابه  
«المسائل» قال: (سألت أبي عن الغناء؟ فقال: ينبت  
التفاق في القلب، لا يعجبني)، ثم نقل قول الإمام مالك  
ﷺ: (إنما يفعل ذلك عندنا الفساق).

قال أبو حنيفة ﷺ: (وأما الغناء فهو محرّم عند سائر  
الأهوان). ورد شهادة المغني الأئمة من أتباع مذهبه.

وأما الإمام الشافعي ﷺ فقال: الغناء لهوٌ مكروه،  
ويشبه الباطل والمحال، وقد نص في كتابه «أدب القضاء»  
وكذلك في كتابه «الأم» على أن المغني ترد شهادته.

واقْتَضَبَ مِنْ قَوْلِهِ مَنْ يَقُولُ: إن رد الشافعي لشهادة  
المغني مع قوله «لهو مكروه» يشبه الباطل ليس بصريح في  
التحريم. وإن قول الإمام مالك: (إنما يفعل ذلك عندنا  
الفساق) ليس بصريح في التحريم.

وإن قول الإمام أحمد: (بُنيَت التَّفَاقُ في القَلْب) ليس  
بصريح في التحريم !! فأيُّ تحريم يثبت في الشرع عنهم  
حيثُ إن لم يكن هذا القول صريحاً في التحريم ؟؟

وإن كنا نعلم بل نتيقن أن أقوال الأئمة من الأئمة  
الأربعة وغيرهم ليست نصوحاً من الوحي، وأن كلامهم  
ليس بحجة، وأنه بحاجة إلى أن يُحتج له لا أن يُحتج به،  
ولكن تساق أقوال الأئمة - رحمهم الله - ليُعلم الإجماع  
والإطابق، فإن الإجماع معتبر، ولا يكون إلا على نص.

من قال بكفر <sup>مستحل</sup> وتُقل تكفير من أباح الغناء عن أئمة من ثلاثة مذاهب  
متبوعة.

قال بعض أصحاب أبي حنيفة: (سماع الغناء فسق،  
والتلفذ به كفر)، والتصريح بكفر مستحل الغناء قال به من  
الحنفية: حافظ الدين الفقيه محمد البزازي في «الفتاوى  
البزازية»، وزين الدين الكرماني.

قال البزازي في «فتاويه»: ولما حُلِمَ أَنَّ حرمةَ الإجماع  
لزم أن يكفر مُستحلُّه.

وقال به القاضي عياض المالكي، بل حكى الإجماع  
على كفر مستحله.

وحكاه ابن الحنبلي، كما نقله ابن رجب رحمه الله في كتابه

«ذيل طبقات الحنابلة» عن ابن قدامة.

وإن كان هذا القول ليس على الصواب، بل إن فيه بعض العلماء تشدداً، وذلك أن الكفر بعيد، وإنما هو هوى وجرم <sup>قد من الكبار</sup> وفتن، وقد عده غير واحد من الأئمة من كبائر الذنوب كابن النحاس في كتابه «تنبيه الغافلين»، وابن حجر الهيتمي في كتابه «الزواجر» عذوا سماع الغناء من الكبائر. ولا أعلم مسألة عذوا العلماء من الكبائر، ونُقِلَ الإجماع فيها، فتكون مباحة على قول معتبر.

ومن نظر إلى كلام بعض المتأخرين ممن يتكلم على <sup>فيه بعض المعاصرين</sup> مسائل الغناء، وكذلك المعازف من الموسيقى وغيرها، ويستدل على إباحتها بما جاء عن بعض الأئمة من السلف أنهم كانوا يستمعون للغناء ونحو ذلك مما ورد عن أهل المدينة، فإنه قد اشتهر عنهم السماع، فالمراد بالسماع هو: الحناء والألحان والأناشيد، وليس المراد بذلك المعازف إطلاقاً.

ولذلك ينقل العلماء أن السماع هو مذهب أهل الحجاز، فأَيُّ سماع أرادوا؟

الجواب: أرادوا السماع الذي قد أُطبق عليه الناس الآن في وقتنا عامة، من المبالغة بسماع الحناء والأناشيد

وغيرها.

وقد سُئِلَ الإمام مالك رحمته عن الغناء فقال: (إنما يفعل ذلك عندنا الفساق).

وسُئِلَ الإمام الشافعي رحمته: حيث سأله يونس، فقال: سألت الشافعي عن السماع الذي أراده أهل المدينة؟ فقال الشافعي: وهذا نقل نفيس عنه، (لا أعلم أحداً من أهل المدينة كره السماع إلا ما كان على الأوصاف، وأما ما كان من إنشاء الشعر والحناء وذكر المرایع، فإنه مباح)، إنَّ المراد بذلك كَلَه لا يخرج عن الكلام الملتصق.

وبهم كثير من النقلة أن المراد بالسماع عند أهل المدينة هو المعازف وآلات الطرب، وهذا جهل شنيع، فما قال بذلك أحدٌ معتبر.

بل قال ابن حجر الهيتمي في كتابه «كف الراعي»: (لم يحفظ عن أحد ولم يرو عن أحد من الصحابة ولا من التابعين ولا من الأئمة المجتهدين من قال بإباحة المعازف).

وقد لبس - أو لبس على - كثير ممن صَنَّف في إباحة اللهو والغناء حيث أدخلوا عن هوى أو شبهة مسألة المعازف والموسيقى فيها، ولا علاقة لها فيه.



وقد نظرت في المصنفات التي صُنفت في هذا الباب،  
فرايت أن من ذكر الموسيقى فيها لا دليل في كتابه كله  
على شيء من ذلك، وأنه يستدل ببعض الألفاظ التي جاء  
فيها ذكر الغناء، وذلك لا يعدو كونه شعراً وحداً، ومن  
نظر إلى أشعار العرب وكتب اللغة وجد ذلك ظاهراً.

ويستدلون ببعض الأحاديث التي جاءت عن رسول الله  
ﷺ، فمنها ما جاء في الصحيح من حديث عائشة رضي الله عنها أنها  
قالت: دخل عليّ النبي ﷺ وعندي جارتان تغنيان بغناء  
بعث، فدخل أبو بكر الصديق رضي الله عنه فقال: «أمزمار  
الشیطان عند رسول الله ﷺ؟» فقال النبي ﷺ: «دعهما».

مغنيان تغنيان: المرد بالغناء هو الحداء، وهذا معلوم  
ولا ريب فيه، ولم يخالف في ذلك أحد من أهل اللغة،  
وإنما خالف فيه من جهل الاصطلاح ممن تأخر.  
فيقال أولاً: إن ذلك ليس فيه دليل، فليس ثقة أنه لهي  
لا أمزمار ولا طبل ولا غيرها.

الأمر الثاني: أن رسول الله ﷺ كان ماسعاً، ولم يكن الفرق بين  
المساع والامتناع.

المساع  
والامتناع

فالمساع: هو أن ينفذ إلى سمع الإنسان شيء من غير  
اختياره ومن غير إنصات.

فإن الله عز وجل قد حزم الغيبة والنميمة وحرم الاستماع إليهما، والجلوس عند من يخوض في كلام الله عز وجل استهزاء، وقد ينفذ إلى مساويء شيء من الحرام ولا يأنم بذلك.

وهذا نظير المحرم حينما يأتي إليه من رائحة الطيب ما لا يعتد به شئاً، ولا يلحق في ملابسه فليس عليه شيء. ويقول ابن قدامة رحمه الله: (ومن لا يفرق بين السماع والاستماع فإن ذلك جاهل، وليس أملاً للفتيا).

ويخلط كثير من الناس بين هذا وهذا، وقد أورد بعضهم في هذا الباب ما جاء عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ويأتي الكلام عليه، ووضع إصبعيه في أذنيه حينما سمع زمزماً.

فسماع عائشة للمفتحين اللتين تغنيان عندها بغناء يعاث ليس المراد بذلك المعازف بالإطلاق، وذلك أن عائشة تنكر الزيادة في الإطراب بالقول، فكيف بالمعازف أبشاً؟

فقد روى البيهقي - كما تقدم - من حديث بكير بن الأشج عن أم علقمة: (أن عائشة قد تحفّضت بنات أخيها - القاسم بن محمد - فتألمن، فقيل: فأتى بمعنى يلهي، فقالت: اتنوا بفلان، فجيء به فأخذ يغمي، فرأته عائشة

وهو يهز رأسه وشعره طويلاً، فقالت: أخرجوه! شيطان شيطان).

وبعضهم يستدل - أيضاً - بما جاء في الصحيح من حديث عائشة أنها قالت: «إن رسول الله ﷺ ليسترني وأنا أنظر إلى زفن الحبشة في المسجد».

فيقال: إن الزفن هو الوثب بالسلاح.

والحبشة ماذا كانوا يقولون؟

قد روى الإمام أحمد في «المسند» والسراج في «مسنده» من حديث أنس بن مالك أنهم كانوا يقولون: (محمد عبد صالح، محمد عبد صالح).

فهذا ما كان يزفن به الحبشة في مسجد رسول الله ﷺ، إضافة إلى أن الزفن هنا المراد به الوثب بالسلاح والرمح، وهذا جائز لشحن الهمم للجهاد، ومكافئ الأخلاق، وغير ذلك، في الأعياد ونحوها، إذا خلا من المعازف وآلات اللهو، وكان بالمعاني الحميدة، لثبوت ذلك عن رسول الله ﷺ تقريراً.

وربما استدلل بعضهم بما جاء عن عبد الله بن عمر من وضع إصبعيه في أذنيه وقوله لمولاه نافع: (أسمع شيئاً؟ فقال: لا).

قالوا: إنه أذن لعولاء نافع أن يسمع!  
 يقال: إن ذلك سماع وليس استماعاً، ولفرق بينهما.  
 إضافة إلى أن أبا داود قال في «سننه»: (هذا حديث منكر).

قال ابن رجب رحمه الله: (تابعه ميمون)، أي: روى سليمان بن موسى عن نافع عن عبد الله بن عمر، وتابعه ميمون.

وإنكار أبي داود له وجه، فأين أصحاب نافع من الثقات؟ كمالك بن أنس، وأيوب بن أبي تميمة السختياني، وابن جريج، وعبيد الله بن عمر، وأيوب بن موسى، والليث، وغيرهم، أين هم عن رواية نافع لذلك الخبر؟ فلم يروه إلا سليمان وميمون، مما يدل على نكارة.

وعلى التسليم به، فإن عبد الله بن عمر هو الذي قال عن تلك الجارية: (لو ترك الشيطان لترك هذه)، يعني: الجارية لما مر بها وهي تغني.

وحينما يستدل البعض ببعض المرويات مما جاء عن بعض السلف كعبد الله بن عمر، أو عبد الله بن أبي جعفر ابن أبي طالب، أنه كان يستمع الغناء ونحو ذلك، فيقال:

ما المراد بالغناء هنا ؟

نص القشيري في رسالته : «أن ما روي عن عبد الله بن سماع بعض  
عمر وعبد الله بن أبي جعفر بن أبي طالب من جملة سماع <sup>السلف للغناء</sup>  
والأشعار بالألحان».

وليس المراد بذلك - قطعاً - الغناء المحرم والمعارف.  
ولذلك يقول ابن رجب في رسالته في «السماع» : «وقد  
روي عن بعض السلف من الصحابة وغيرهم ما يوهم عند  
البعض إباحة الغناء، والمراد بذلك هو الحناء والأشعار».  
وابن قدامة مثله قد عتق على ابن الحنبلي إذا فهو منه  
غير ذلك الفهم.

وحينما ظهر الغناء في العصور المتأخرة، وتوسع الناس  
فيه توسعاً كبيراً، حتى بلغوا به مبلغاً لا يمكن لأحد أن  
يجيزه، ولديه أنس ينصوص الشرع من الكتاب السنة.  
ولما كتب أحد الكتاب من مصر كلاماً يستدل [فيه]  
بعض النصوص من المرويات عن بعض السلف في إباحة  
الغناء، كعبد الله بن عمر وعبد الله بن أبي جعفر، وسعد  
ابن إبراهيم وغيرهم من السلف.

قال أحمد بن الصديق الغماري - وهو من علماء  
المغرب، وإن كان فيه لوثة اعتقاديته - (وأما استدلالهم

بذلك فعجيب ١١ فإن إبليس داخل في إجماع العقلاء على  
تحريم ذلك الغناء.

وهذا قبل نصف قرن تقريباً، فكيف بما أحدثه الناس  
اليوم من غلو في هذا الباب، استحداث وسائل الطرب  
وتنوع آلات الموسيقى، والتغني بالشعر الماجن، والكلام  
المائع الخبيث، فتوسعوا فيه توسعاً لا يأنس به أحد من  
أهل الإيمان الحق.

ولذلك يقال: إن هذا محرم بلا ريب، وإن من استدل  
بشيء من ذلك فقد لبس وخدع، وقد وقع الناس، وليس  
عليهم دينهم، وغلط ما جاء من النصوص في شيء وجعله  
في شيء آخر، وهذا هو غاية الظلم.

ومن أعظم الظلم الكذب على الله عز وجل والافتراء  
عليه، والظلم هو: أن يوضع الشيء في غير موضعه.

يقول الله تعالى في كتابه: ﴿وَيَوْمَ الْيَقِينِ تَرَى الَّذِينَ  
كَذَّبُوا عَلَى آلِهِمْ وَأُخْوِهِمْ تُسَوِّدُ﴾ [الزمر: ٦٠].

وقال: ﴿وَلَا تَقْرَأُ مَا يُنَزَّلُ لَكَ بِهِ جُزْءٌ﴾ [الزمر: ٣٦].

ومن ذلك: الكذب على الله، وأن يُجعل الحرام حلالاً  
بحجة ورود بعض الألفاظ العامة الموهمة ونحو ذلك.

ومن تأمل بعض الآراء الفقهية المعاصرة في هذا الباب

من إياحة الغناء، وإياحة اللهو المعازف أو الموسيقى ونحو ذلك، علم أن هذه الآراء والأقوال صنيع من لا يفرق بين الغناء والحداء وبين الشعر على أي وجوه كان.

ومن قال بهذا القول فهو داخل في قول ابن قدامة عليه رحمة الله حيث يقول: (ومن لا يفرق بين الغناء والحداء وبين الشعر على أي وجوه كان، وبين السماع والاستماع؛ فإنه ليس بأهل للفتيا).

وحينما علق ابن قدامة على ابن الحنبلي، حينما دخل في هذا الباب والتبس عليه ذلك قال ابن قدامة: (ويغلب على الظن أن ذلك ليس بخافٍ عليه، وذلك أنه قد استدلل للغناء بالحداء وينصوحه، فإنه لما ضاقت عليه مباح الغناء مال إلى ما يقاربه وهو الحداء).

قال: (فإن الأقرع يفتخر بجدة ابن عمه، وابن الحمقاء يذكر خاتته إذا عيب بأمه).

وهذا ابن قدامة الذي قد ذكر عنه بعض المعاصرين - محتجاً - أنه قد ذكر الخلاف في مسألة الغناء في كتابه «المغني» فقال: (اختلف أصحابنا في الغناء) وقال عليه: إن الغناء مما يختلف فيه!

وخطاب ابن قدامة لابن الحنبلي هو في العام الذي

توفي فيه ١١ وحكى عنه ابن الحنبلي تكفيره لمستحل الغناء، وقال بعدم صلاح ابن الحنبلي للفتيا وأنه ليس أهلاً لها، لأنه قد غلط في هذا، فكيف يأخذ منتصف قوله حينما نص في «المغني» أن الغناء مما يختلف فيه، فأبي غناؤ أراد ١٩

إذا كلامه يفسره كلامه، ويفسره - كذلك - لغة العرب الواردة في أشعارهم، وفي لسان الشارع: كلام النبي ﷺ وأما التنغي والتطريب بالقراءة فقليل: إن أول من قرأ بالألحان عبيد الله بن أبي بكر، فَوَرَّثَهُ عَنْهُ عَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍ، ولذلك يقال قرأت العُمَيْرِيُّ، وأخذ ذلك عنه سعيد الغُلَافُ الإباضي، كما نص على ذلك ابن منظور ككثرة.

تلحين القرآن • وأما المبالغة بالتلحين والتطريب لكلام الله سبحانه وتعالى، فقد ذكر الخلاف فيه ابن رجب في رسالته «السماح».

وقال: إن أكثر العلماء على منعه، وذهب بعضهم إلى جوازه، وهو مروى عن أبي حنيفة والإمام الشافعي. ومنهم من حكى الإجماع كأبي عبيد القاسم ابن سلام على المنع.

وأما قراءة القرآن بالتلحين والإطراب، وعلى المقامات مما يسميه أهل الألحان (مقامات) فهو محلّ خلاف أيضاً،



قد نص على الخلاف ابن القيم وابن رجب الحنبلي وغيرهما.

ويقال: إن التفتي بالقرآن وتحسين الصوت مقصود شرعاً، ما لم يخرج ذلك عن العادة، حتى وإن أطرب. والدليل على ذلك: أن النبي ﷺ دخل على أبي موسى الأشعري فقال: «لقد أوتيت هذا مزماراً من مزامير آل داود».

قال أبو عثمان النهدي رحمه الله - وهو من كبار التابعين قد أدرك الخلفاء الراشدين الأربعة - : (قد دخلت دار أبي موسى فما والله سمعت صوت ضئج ولا ناي أحسن من صوته).

وهنا: معلوم أن ما في المزامير وآلات الطرب من الإطراب والمبالغة بالتلذذ وغير ذلك، فإن في قول أبي عثمان النهدي من ذلك أن فيها من الإطراب ما هو اللذ من ذلك كله، وعليه يقال:

إن هذا يحمل على معنيين:

المعنى الأول: أن كلام الله سبحانه وتعالى يطيب القول على أي وجوه كان، وأنه اللذ من ذلك كله.

المعنى الثاني: أن المراد بذلك هو ذات الصوت،

وهذا هو الظاهر، وذلك أنه قصد الصوت والتلحين به،  
وما قصد ذات المعاني، فإن المعاني تسمع عند كل أحد،  
ولذلك عطفها بدار أبي موسى.

ومعلوم أن (الصَّنَج) هو: نوع من أنواع اللهور، وقيل:  
هو دَفَّتَان من التحاس، يُضْرَبَان ببعض فيُصْلِرَان صوتاً  
مطرباً.

و(المزامير) يدخل فيها آلات اللهور من الطبل والدف  
وغيرها، وهي بالعموم جميع ما أطرب حتى وإن كان صوتاً  
مجرداً.



سلسلة محاضرات ( ٢ )



## الغناء في الميزان

عبد المجيد بن زروق الطائي